مصادر الرازي في النحو

إنّ مصادر أيّ علم هي المادة الأوليّة له، وتتجلى مقدرة أيّ مصنف في طريقة تعامله معها،واستيعابه لمادتها، وكيفية إفادته منها.

وقد استقى الرازي مادته النحوية في التفسير من مصادر متعددة كانت ترفد مباحثه المتنوعة بصورة أو أخرى. وقد أسهم كل مصدر منها بطرف في تعزيز الجهد الذي بذله المصنف. وهذه المصادر هي: كتب النحو، وكتب معاني القرآن، وكتب التفسير، وكتب الإعجاز. حيث أثرى تنوع هذه المصادر البحث النحوي في التفسير.

وقد أردت في هذا الفصل أنْ أُبين منهج الرازي في الاستفادة من مصادره المتنوعة: أَكان ينقل عنها باللفظ فيذكر النص المنقول بتمام كلماته؟ أم كان يغير في اللفظ المنقول بطريقة أو أخرى؟ أم يقتصر على المعنى دون الالتزام باللفظ؟ وهل يقع في وهم عند النقل؟ وما سبب هذا الوهم؟ ثم هل ينقل عن مصادره بالوساطة، أم هو يباشر النقل منها دائماً؟ كما أردت أن أُبيّن طريقة تعامله مع مادة النصوص: هل ينقلها ليعتمد عليها؟ أو ليرجح بينها؟ أم ليناقشها ويستدرك عليها؟

في ضوء هذا كله كتبت هذا الفصل الخاص بمصادر الرازي النحوية وكان عليَّ من أجل تحقيق هذا كله أنْ أعرض ما استقاه الرازي من مصادره المتنوعة على تلك المصادر، راجعاً إليها باحثاً ومُنقّراً فيها كي أحصل على المادة التي كان أبو عبد الله قد أخذها منها منذ ثمانية قرون.

obeikandl.com

أولاً: كتب النحو

أفاد الرازي من عدد من كتب النحو في تحرير مادته النحوية: ولاسيما كتاب سيبويه الذي يُعدُّ أهم مصادره النحوية. وهو أمر لا يدعو إلى العجب لمكانة هذا الكتاب في النحو العربي. وكانت إفادة الرازي من كتب النحو الأُخرى محدودة، ويبدو أن السبب في ذلك اعتماده الواسع على كتب معاني القرآن، وما تضمُّهُ من مواد نحوية. ونجد بعد نصوص الكتاب نصوصاً أقل استقاها من كتب نحوية مشهورة، وهي: المقتضب، والخصائص،[256] والمفصّل، وكانت إفادته من الأخير في بيان الحدود النحوية فقط. كما أن كلامه في التفسير يدل على أنه رجع إلى شروح لبعض كتب النحو وهو كتاب سيبويه كما سنرى عند الكلام على هذا الكتاب مصدراً من مصادره.

والآن لِنَرَ منهج الرازي في الأخذ من هذه الكتب.

كتاب سيبويه:

وهو أشهر كتب النحو قاطبة، ومؤلفه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، وبلغ من شهرته أَنْ قال فيه أبو عثمان المازني[257] (ت 248 هـ) قولته التي أُثرت عنه: "مَنْ أراد أنْ يعمل كتاباً كبيراً بعد كتاب سيبويه فليستحِ".[258]

وللرازي عدة طرائق في نقل الآراء عن الكتاب، وذلك:

([256]) يعدُّ الخصائص من كتب اللغة والنحو، فقد جمع بين المادتين، كما لا يخفى على من تصفحه كله.

([257]) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني، من أهل البصرة وأستاذ المبرّد، وقال عنه المبرّد: «لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان» ينظر: إنباه الرواة 246/1 وبغية الوعاة 463/1.

([258]) ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص63.

obeikandl.com

1- قد ينقل النصَّ عنه بلفظه من دون أن يغيّر فيه: كما في نقله تعريف سيبويه للفعل، فقد قال: [259] "ذكروا للفعل تعريفات، التعريف الأول: قال سيبويه: إنّها أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء". وهو نص كلام سيبويه القائل:[260] "وأما الفعل فأمثله أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع". ويُلاحظ أن الرازي لم ينقل التعريف بتمامه وإنما أخذ منه جزءاً وترك جزءاً وهو ما يتعلق بالزمن، وكذلك فإنه لم يرتضِ هذا التعريف بل وضع بدله تعريفاً آخر، سيأتي بيانه في بحث الحدود النحوية.

2- قد يغيّر قليلاً في كلام سيبويه ويبدّل في بعض ألفاظه: من ذلك ما قاله [261] في إعمال (إذن): "قال سيبويه: (إذن) في عوامل الأفعال بمنزلة (أظن) في عوامل الأسماء". والنصُّ عند سيبويه [262] هكذا: "(إذن) أشبهت أرى فهي في الأفعال بمنزلة (أرى) في الأسماء". وواضح من الموازنة بين النصين أَنَّ الرازي غيّر في بعض ألفاظه ومنها المثال (أرى)، إذ غيّره إلى (أظن) من حيث إنهما معاً من أفعال القلوب وعملها واحد في نصب المفعولين اللذين أصلهما مبتدأ وخبر.

3- وقد ينقل النصّ بالمعنى من دون أن يلتزم لفظه: وهو في ذلك يراعي الإيجاز، وأخذ الشيء الأساسي من الفكرة أو الموضوع نحو:

أ- في مسألة عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع قال:[263] "زعم سيبويه أَنَّ عطف الظاهر على المضمر المرفوع في الفعل قبيح. فلا يجوز أن يقال: قمت وزيد،

([259]) التفسير الكبير 36/1.

([260]) الكتاب 12/1.

([261]) التفسير الكبير 131/10.

([262]) الكتاب 12/3-13.

([263]) التفسير الكبير 228/13.

obeikandl.com

وذلك لأن المعطوف عليه أصل والمعطوف فرع، والمضمر ضعيف والمظهر قوي، وجَعْلُ القوي فرعاً للضعيف لا يجوز". وهو معنى كلام سيبويه والخليل، إذ هو في الكتاب: [264] "وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك: فعلت وعبد الله وأفعل وعبد الله. وزعم الخليل أن هذا إنما قَبُحَ من قبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغيّر الفعل عن حالة إذا بَعُد منه". فيلحظ من الموازنة بين النصين أن الرازي نقل النص بالمعنى من دون أن يلتزم باللفظ.

ب- ومما نقله بالمعنى وقد عَمِدَ إلى الإيجاز قوله [265] عن الحركات: "إنَّ سيبويه يسميها بالمجاري، ويقول: هي ثمانية" فإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه وجدناه يعقد باباً لحركات الإعراب يسميه: (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) يقول فيه: [266] "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف". ولم يكتفِ الرازي بنقل معنى الكلام، بل شرح مراد سيبويه من كلامه هذا من خلال الإجابة عن سؤالين، فقال: [267] "وفيه سؤالان: الأول: لِمَ سمّى الحركات بالمجاري؟ فإن الحركة نفسها الجري، والمَجْرى موضع الجري، فالحركة لا تكون مجرى؟. وجوابه: أنا بيّنا أن الذي يسمى ههنا بالحركة، فهو في نفسه ليس بحركة، إنما هو صوت يتلفظ به بعد التلفظ بالحرف الأول: فالمتكلم لما انتقل من الحرف الصامت إلى هذا الحرف، فهذا الحرف المصوّت إنما حدث لجريان نفسه وامتداده، فلهذا السبب صحّت تسميته

([264]) الكتاب 378/2.

([265]) التفسير الكبير 48/1.

([266]) الكتاب 13/1.

([267]) التفسير الكبير 48/1.

بالمجرى". وهو تعليل صوتي صائب، وتفسير دقيق لكلام سيبويه، سبق به المحدثين من اللغويين في تصورهم للحرف والحركة. ثم انتقل إلى السؤال الآخر، فقال: [268] "السؤال الثاني: قال المازني: غلط سيبويه في تسميته الحركات البنائية بالمجاري، لأنّ الجري إنما يكون لما يوجد تارة ويُعدم تارة، والمبني لا يزول عن حاله، فلم يَجُزْ تسميته بالمجاري، بل كان الواجب أنْ يُقال: المجاري أربعة، وهي الحركات الإعرابية» ثم أجاب عن ذلك بقوله: [269] "إِنَّ المبنيات قد تُحرك عند الدرج، ولا تُحرك عند الوقف، فلم تكن تلك الأحوال لازمة لها مطلقاً". وكذلك شرح الرازي قول سيبويه في مسألة عدم صرف كلمة؟ (أحمر) إذا كانت اسماً لشخص وكانت نكرة. [270] لكن هذا الشرح لا يتكرر بحيث يشكل ظاهرة متميزة في التفسير، ومع هذا فإن ما شرحه الرازي يدل على تفهّمه للكتاب، ومقدرته على الخوض في شرح مسائله.

4- قد ينقل كلام سيبويه وتعليق بعض الذين شرحوا الكتاب عليه: فنجده يقول: [271] "قال سيبويه: (نَعم) عِدَة وتصديق، وقال الذين شرحوا كلامه معناه: أنه يستعمل تارة عدة، وتارة تصديقاً، وليس معناه إنه عدة وتصديق معاً....". والنص عند سيبويه هو: [272] "وأما (نعم)، فعِدَة وتصديق، تقول: قد كان كذا كذا، فيقول: نعم". وواضح أن الرازي نقل كلام سيبويه بلفظه، وأضاف إليه كلام أحد الشراح من دون أن يسمي ذلك الشارح.

([268]) التفسير الكبير 48/1، وينظر: رشيد العبيدي: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: ص185.

([269]) التفسير الكبير 48/1.

([270]) التفسير الكبير 51/1-52.

([271]) التفسير الكبير 84/14-85.

([272]) الكتاب 234/4.

5- وقد ينقل كلام سيبويه بالوساطة، أي بالرجوع إلى مصدر آخر لنقل كلام سيبويه عنه.

على نحو ما نجد من نقله كلاماً من الزمخشري استقاه الأخير من سيبويه ففي تفسيره لقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ)[273] قال الرازي: [274] "قال صاحب الكشاف: (الهمزة) و (أم) مجردتان لمعنى (الاستواء)[275]، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً، قال سيبويه: جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء، كقوله: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة. يعني: أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام، كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء». وهذا نص كلام الزمخشري".[276] أما النص في الكتاب فهو: [277] "من هذا الباب [278] قوله: ما أُبالي أَزيداً لقيت أم عمراً، وسواء علَيّ أبشراً كلّمت أم زيداً، كما تقول: ما أُبالي أيّهما لقيت. وإنما جاز حرف الاستفهام ههنا لأنك سويت الأمرين عليك، كما استويا حين قلت: أزيد عندك أم عمرو، فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة".

فيلحظ أن الزمخشري أخذ من كلام سيبويه، فاستقاه منه الرازي بنصّه كما هو واضح من مقارنة النصوص وهذا لم يتكرر، إذ لم يستق من كلام سيبويه إلا ما أخذه من الكتاب مباشرة.

([273]) البقرة: 6.

([274]) التفسير الكبير 42/2.

([275]) في الأصل: (الاستفهام) والتصحيح من الكشاف.

([276]) الكشاف 47/1.

([277]) الكتاب 170/3.

([278]) يقصد باب: (أم و أو).

obeikandl.com

6- ولم تقتصر إفادة الرازي من الكتاب على الآراء النحوية، بل أَفاد منه شواهد نحوية في موضوعات متنوعة، وهاهي أمثلة منها:

أ- نقل منه في مسألة جواز مجيء النكرة مقطوعة إلى المدح أو الذم قول أمية بن أبي عائذ:

ويـــــأوِي إِلى نِسْـــــوةٍ عُطَّـــــلٍ وشُـعثاً مَراضِـعَ مِثْـلِ السَّـعالي [279]

وقد أورد سيبويه هذا الشاهد في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح.[280]

ب- ونقل عنه في مسألة ذكر المفرد وإرادة الجمع قول علقمة بن عبدة:

بهـا جِيَـفُ الحَسْـرى [281] فأَمّـا فَبـيضٌ وأَمّـا جِلـدُها فَصـليبُ [282]

وإنما أراد جلودها. ويُلاحظ أن الرازي نسب هذا البيت للراعي في حين هو لعلقمة فيحتمل أن ذلك كان بسبب اختلاف الرواية في عزو البيت، أو أنه قد وَهِم. وقد استشهد به سيبويه للغرض نفسه في الكتاب.[283] ومما أفادَهُ الرازي من الكتاب نقول عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) وهو أستاذ سيبويه ومصدره الأول في كتابه، إذ هو ينقل عنه كثيراً في الكتاب تارة بذكر اسمه صراحة من مثل: (قال الخليل)،[284] أو (زعم الخليل)،[285] وتارة بالتكنية عنه بالضمير بقوله: (وسألته)،[286] وخاصة في الأقسام الأخيرة من الكتاب. ولم

([279]) التفسير الكبير 206/7، والبيت في ديوان الهذليين 184/2.

([280]) الكتاب 66/2.

([281]) في التفسير (الحيدي). والذي أثبته من (الكتاب) وديوان الشاعر.

([282]) التفسير الكبير 53/2، والبيت في ديوان علقمة الفحل: ص 40.

([283]) 209/1.

([284]) الكتاب 166/1، 120/2.

([285]) الكتاب 72/1، 374/1، 384/1.

([286]) الكتاب 369/2، 386/4.

obeikandi.com

يترك الخليل "لنا كتاباً خاصاً ألفه بنفسه نقف منه على تفاصيل أقوله وآرائه في المسائل النحوية المختلفة.... وكل ما للخليل من أقوال جاءت على لسان سيبويه في الكتاب"،[287] مع عدة أقوال نحوية في كتاب العين، [288] ولذا سأذكر ما أفادَهُ الرازي من الخليل عارضاً إياه على النصّ عند سيبويه. ولقد تبين لي أن للرازي طريقتين في نقل آراء الخليل:

إحداهما نقل النصّ مع تغيير قليل في اللفظ: ففي تخريج قراءة: (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ)[289] بفتح همزة (أنّ) قال:[290] "قال الخليل: (أنّ) بمعنى (لعل) تقول العرب: ائتِ السوق انّك تشتري لنا شيئاً. أي: لعلك، فكأنه تعالى قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون". وأما النصّ كما أورده سيبويه فهو:[291] "قال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون". فالرازي غيّر قليلاً في لفظ النصّ من بدايته، حين قال: (أن بمعنى لعل) في حين قال الخليل: (هي بمنزلة قول العرب.....). والأخرى: قد ينقل معنى كلامه من دون أن يلتزم بلفظه: ففي مسألة (اللهمّ) قال:[292] "اختلف النحويون في قوله (اللهمّ) فقال الخليل وسيبويه، (اللهم) معناه: يا اللّه، والميم المشددة عوض من (يا)". أما النص كما أورده سيبويه [293] فهو: "قال الخليل

([287]) المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه: ص 219.

([288]) ينظر مثلاً: 135/8، 349، 369.

([289]) الأنعام: 109، وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها ينظر: أبو عمرو الداني: التيسير في القراءات السبع: ص106.

([290]) التفسير الكبير 144/13.

([291]) الكتاب 123/3.

([292]) التفسير الكبير 2/8.

([293]) الكتاب 196/2.

رحمه الله: اللهمّ نداء والميم هاهنا بدل من (يا)، فهي هاهنا فيما زعم الخليل رحمة الله آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها". ولم يرتضِ الرازي هذا الرأي بل رجح عليه رأيَ الكوفيين.[294]

كتاب المقتضب:

يعد المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285 هـ) من كتب النحو المشهورة. وقد استقى منه الرازي بعض النصوص فقد نقل منه نصّاً بالمعنى في معاني حرف الجر (من) عامداً في ذلك إلى الإيجاز والتلخيص، فقال:[295] "قال المبرد: الأصل هو ابتداء الغاية والبواقي مفرّعة عليه، وقال آخرون: الأصل هو التبعيض والبواقي مفرّعة عليه". والنصُّ عند المبرد هو:[296] "ومنها (من) وأصلها ابتداء الغاية، نحو: سرت من مكة إلى المدينة، وفي الكتاب (من فلان إلى فلان) معناه: أَنَّ ابتداءه من فلان ومحله فلان. وكونها في التبعيض راجع إلى هذا. وذاك أنك تقول: أخذت مال زيد فإذا أردت البعض قلت: أخذت من ماله، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية وقولك: زيد أفضل من عمرو، إنّما جعلت غاية تفضيله عمراً. فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه".

كتاب الخصائص:

أفاد الرازي من كتاب (الخصائص) لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) عدداً من الآراء في النحو واللغة، وسأعرض هنا لبعض نقولاته في النحو من هذا الكتاب، أما الطرائق التي اتبعها في النقل فهي:

([294]) التفسير الكبير 3/8، ولوامع البينات: ص121.

([295]) التفسير الكبير 100/1.

([296]) المقتضب 44/1.

obeikandl.com

1- أنه ينقل النص مع تغيير قليل في اللفظ: ففي مسألة الإضمار قبل الذكر، تطرق الرازي إلى قول الشاعر:

جَـزَى ربُّــهُ عــني عــديَّ بــنَ حــاتمٍ جـزاءَ الكــلابِ العاويــاتِ وَقــدْ فَعَــلْ

فقال: [298] "قال ابن جني: وأنا أجيز أنْ تكون الهاء في قوله: (ربَّه) عائدة على (عدي) خلافاً للجماعة". والنص عند ابن جني [299] الآتي: "وأما أنا فأُجيز أن تكون الهاء في قوله: (جزى ربه عني عديَّ بن حاتم) عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة". فيلاحظ أن الرازي غيّر حرف الجر في النص، إذ قال: "خلافاً للجماعة" وعند ابن جني: "خلافاً على الجماعة"، فكأن الرازي رأى أن قوله: "خلافاً للجماعة" هو الأصح. [300] ويلاحظ كذلك أنه نقد على ابن جني إطالته في عرض رأيه فقال: [301] "ثم ذكر كلاماً طويلاً غير ملخص". والأمر كما قال الرازي، فإن كلام ابن جني مطوّل، [302] والسبب في ذلك - كما تبين لي أنه حاول عضد رأيه بالشواهد، وسلك طريق النحاة في تقريره أما الرازي فقد أوجز الكلام في المسألة ولكن بأسلوب فلسفي.

2- وقد ينقل معنى قوله مراعياً في ذلك الإيجاز: ففي الفرق بين الكلام والكلمة قال: [303] "قال أكثر النحويين: الكلمة غير الكلام، فالكلمة هي

([297]) البيت بهذه الرواية لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: ديوانه: ص124.

([298]) التفسير الكبير 56/1.

([299]) الخصائص 294/1.

([300]) ينظر: فاضل السامرائي: ابن جني النحوي: ص76.

([301]) التفسير الكبير 56/1.

([302]) الخصائص 294/1-298.

([303]) التفسير الكبير 17/1.

obeikandi.com

(اللفظة)،[304] المفردة، والكلام هو الجملة المفيدة. وقال أكثر الأصوليين: إنه لا فرق بينهما، فكل واحد منهما يتناول المفرد والمركب. وابن جني وافق النحويين واستبعد قول المتكلمين، وما رأيت في كلامه حجة قوية في الفرق سوى أنه نقل عن سيبويه [305] كلاماً مُشعراً بأن لفظ الكلام مختص بالجملة المفيدة، وذكر كلمات أخرى إلاّ أنها في غاية الضعف". ثم ذكر حجج الأُصوليين.

وأما النصّ عند أبن جني فهو طويل، [306] ولكنه قال [307] في نهايته: "وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضع، وضيق القول فيه عليهم، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما. والعجب ذهابهم عن نصّ سيبويه فيه وفصله بين الكلام والقول". فالرازي ذكر مختصراً لكلام ابن جني، ولكنه ردَّ عليه، ولم يَرْتَضِ رأيه في هذه المسألة، مع أنه كان في بداية أمره يميل إلى رأي النحاة كما ذكر ذلك في كتابه المحصول، وسيأتي بيان هذا فيما بعد.

3- وقد ينقل الرازي عن ابن جني شواهد شعرية: على نحو ما نجد في دخول اللام على خبر أمسى، [308] إذ أورد قول الشاعر:

مَـــرّوا عُجـــالَى فقـــالُوا كيـــفَ فقالَ مَنْ سُئلوا أمسى لمجهودا [309]

كتاب المفصّل:

إنّ تأثير محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) في آراء الرازي النحوية بارز، وخاصة من خلال تفسيره كما سيتضح لنا فيما بعد ولا عجب من ذلك، فإن

([304]) في الأصل (اللفظ).

([305]) ينظر: الخصائص 27/1، والكتاب 216/4.

([306]) الخصائص 26/1-32.

([307]) الخصائص 32/1.

([308]) ينظر: التفسير الكبير 77/22، الخصائص 316/1، 283/2.

([309]) لم يعرف قائله، ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 64/8.

obeikandl.com

الزمخشري كان عالماً في النحو واللغة، وقد شهد له الرازي أيضاً بذلك إذ قال [310] فيه: "وأما أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري صاحب كتاب الكشاف في التفسير فلا نزاع أنه كان في درجة عالية، وأُبّهة عظيمة في علم العربية". فلم يستطع كتمان فضل الزمخشري العلمي، مع وصفه له في التفسير الكبير بما هو في الضد من هذا القول. ولكنا إذا بحثنا عن إفادته من المفصل في تفسيره فلا نجد إلاّ نقولات في الحدود النحوية، ولعل إفادته من تفسير الزمخشري أغنته عن الرجوع إلى المفصّل كثيراً.

وكانت طريقة الرازي في النقل من المفصّل هي أخذ الحدود النحوية بلفظها من دون أَي تغيير. ففي تعريفه للكلمة قال: [311] "قال الزمخشري في أول المفصّل: الكلمة: هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع". والحدُّ عند الزمخشري [312] هو: "الكلمة: هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع". ونقل عنه حدّة للاسم فقال: [313] "قال الزمخشري في المفصّل: الاسم: ما دلَّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران" وقال الزمخشري: [314] "الاسم: هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران". ونقل عنه حده للفعل فقال: [315] "قال الزمخشري: الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان". وقال الزمخشري: [316] "الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان".

([310]) مناقب الشافعي: ص155.
([311]) التفسير الكبير 20/1.
([312]) المفصل: ص6.
([313]) التفسير الكبير 34/1.
([314]) المفصل: ص6.
([315]) التفسير الكبير 36/1.
([316]) المفصل: ص243.

obeikandl.com

وإذا نظرنا إلى موقف الرازي من هذه الحدود ألفيناه موقفاً نقدياً، كما سنرى في مبحث الحدود.

ثانياً: كتب معاني القرآن وغريبه

تتصدر هذه الكتب مجموعة الرازي النحوية من حيث مقدار الإفادة منها. فمنها استقى غالبية الآراء النحوية، والتوجيهات الإعرابية، التي اعتمد عليها في تفسيره. وليس هذا بمستغرب، فإن الذين أَلفوا (كتب المعاني) من كبار النحاة البصريين والكوفيين، ولا ننسى أنّ الرازي إنّما صنف تفسيراً، وكتب معاني القرآن هي أول ما يلفت نظره ويستولي على اهتمامه عند تفسيره للآيات. ولكن لم يقف الرازي منها موقف الناقل حسب، بل وقف في عدة مواضع موقف الناقد لها المناقش لما فيها، المبدي لرأي يراه أو يرجحه. وقد رتبت هذه الكتب زمنياً بحسب سني وفيات مؤلفيها، وذكرت النصوص التي أفادها من المطبوع من هذه المصادر مقابلاً إياها بما هو موجود في التفسير، لتبيين طريقة نقله منها. ثم بيّنت منها طريقة تعامله معها، وكيفية استقائه النصوص منها.

كتاب معاني القرآن للفراء:

يمثل كتاب (معاني القرآن) لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207 هـ) مصدراً مهماً من مصادر الرازي النحوية. فهو يفيد منه في عدد من الآراء ملتزماً بها أحياناً، ومناقشاً لعددٍ منها أحياناً أخرى، وقد يرجح رأي غيره عليه في مواضع.

وأما الطرائق التي اتبعها في الإفادة من هذا المصدر فهي:

1. قد ينقل النصّ بألفاظ مقاربة، مُبدلاً طائفة من المصطلحات البصرية بالمصطلحات الكوفية التي استعملها الفراء:

أ- ففي قوله تعالى: (فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ)[317] قال[318] عند تفسيره لقوله: (أو هم قائلون): "قال الفراء: وفيه واو مضمرة، والمعنى: أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو وهم قائلون، إلاّ أنهم استثقلوا الجمع بين حرفي العطف، ولو قيل كان صواباً". والنصّ عند الفراء[319] هو: "وقوله: (أو هم قائلون) واو مضمرة[320] المعنى: أهلكناها فجاءها باسنا بياتاً أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقاً على نسق ولو قيل لكان جائزاً". وموازنة النصين تُظهر لنا أَنّ الرازي نقل النص بألفاظ مقاربة، ويلاحظ أنه غيّر في المصطلح النحوي، إذ أبدل العطف بالنسق، والأول مصطلح بصري والثاني كوفي.[321]

وأعقب الرازي قول الفراء: بتقدير واو قبل (هم)، بردّ الزجاج عليه وهو: أَنّ ذلك ليس بصواب، لأنَّ واو الحال قريبة من واو العطف، فالجمع بينهما يوجب الجمع بين المثلين، وهذا غير جائز.[322] وهو ما أورده الزجاج في كتابه.[323]

ب- وفي قوله تعالى: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)[324] قال الرازي[325] عند تخريجه لقراءة نافع (يَوْمَ) بالنصب: "قال الفراء: (يوم أضيف إلى ما ليس باسم فبُني على الفتح كما في يومئذ".

([317]) الأعراف: 4.
([318]) التفسير الكبير 21/14.
([319]) معاني القرآن 372/1.
([320]) كذا في الأصل، وقال محققا الكتاب: (يريد: فيه واو ... أو هنا واو).
([321]) ابن يعيش: شرح المفصل 74/3.
([322]) التفسير الكبير 21/14.
([323]) ينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 349/2.
([324]) المائدة: 119.
([325]) التفسير الكبير 138/12.

والنصُّ عند الفراء [326] هو: "وقوله: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) ترفع (اليوم) بـ (هذا)، ويجوز أنْ تنصبه، لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذ بما فيه".

فيلاحظ أن الرازي غيّر في المصطلح النحوي فقال: (فبني على الفتح). في حين قال الفراء: (تنصبه)، والسبب في ذلك أن الكوفيين يستعملون الحركات الإعرابية للبنائية والعكس. [327] ويلاحظ أنه أورد بعد ذلك تخطئة البصريين لهذا الرأي الذي ذهب إليه الفراء، لأن الظرف ـ عندهم ـ لا يُبنى إلاّ إذا أُضيف إلى مبني. [328]

2. وربما نجد شيئاً من التباين بين ما يحكيه الرازي عن الفراء وبين ما هو موجود في المعاني: ففي قوله تعالى: (أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ)[329] قال: [330] "وقوله (على رجل) قال الفراء: (على) ههنا بمعنى (مع) كما تقول: جاء بالخبر على وجهه ومع وجهه، كلاهما جائز". والنصُّ عند الفراء [331] هو: "وقوله: (جاءكم ذكر من ربكم على رجل) يقال في التفسير: مع رجل. وهو في الكلام كقوله: جاءنا الخير على وجهك، وهُدينا الخير على لسانك، ومع وجهك يجوزان جميعاً".

وواضح من الموازنة بين النصين أن المثال الذي ضربه الرازي مغاير بعض الشيء لمثال الفراء وإن أدّيا الغرض نفسه، والسبب في ذلك يعود إما إلى اختلاف

([326]) معاني القرآن 326/1.

([327]) ابن يعيش: شرح المفصل 72/1.

([328]) ينظر: الكتاب 117/3، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه 247/2-248.

([329]) الأعراف: 63.

([330]) التفسير الكبير 153/14.

([331]) معاني القرآن 383/1.

obeikandi.com

نسخ المعاني، [332] أو أنّ الرازي كان يغيّر في مادة الكتاب بعض الشيء مع الاحتفاظ بالمعنى المراد.

3- وقد ينقل النصّ بالمعنى من دون التزام لفظه: ففي قوله تعالى: (ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)، [333] قال: [334] "قال الفراء: اللام في قوله (لمن) بمعنى (على) أي: ذلك الفرض الذي هو الدم أو الصوم لازم على من لم يكن من أهل مكة. ولم يكتفِ الرازي بهذا بل عزّز هذا النقل بحديث شريف، فقال: "كقوله ρ: (واشترطي لهم الولاء [335] أي: عليهم". والنصّ عند الفراء [336] هو: و(على) في موضع اللام، أي: ذلك على الغرباء".

كتاب مجاز القرآن لابن المثنى:

يُعدُّ (مجاز القرآن) لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت بعد 210هـ) من مصادر النحو القرآني، [337] برغم ما وجهه بعض القدامى إلى مصنفه من نقد، فقد قيل: [338] "كان أبو عبيدة صاحبَ أخبار وغرائب، ولم يكن له معرفة بالنحو".

إلاّ أنّ أبا عبيدة نحوي وقد شهد له بذلك كبار تلامذته مثل: ابن هشام (ت 218 هـ) صاحب السيرة، الذي ذكره في سيرته بلقب: (النحوي)، إذ قال: [339]

([332]) ينظر في هذه المسألة مقدمة معاني القرآن 13/1-14.

([333]) البقرة: 196.

([334]) التفسير الكبير 160/5.

([335]) الحديث في صحيح البخاري 91/3، والموطأ: ص669، وتتمته: (فإنما الولاءُ لمن أعتق).

([336]) معاني القرآن 118/1.

([337]) عبد العال مكرم: (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية): ص243.

([338]) التفسير الكبير 33/13، واللسان 475/4 مادة (صور)، وينظر: فؤاد سزكين: حاشية مجاز القرآن 197/1.

([339]) سيرة النبي 401/2.

obeikandi.com

"أنشدني أبو عبيدة النحوي". وكان ابن هشام يوصف أيضاً بأنه نحوي.[340] فحكمُه إذاً له قيمته. وسأعرض لعدد من نقولات الرازي من هذا الكتاب، من أجل أنْ نتبين طريقة نقله وإفادته منه.

1- قد ينقل النص مع تغيير قليل فيه: وقد يكون السبب في هذا اختلاف نسخ المجاز، إذ له عدّة روايات، والكتاب الذي بين أيدينا قد حُقّق على رواية واحدة هي رواية أبي الحسن علي بن المغيرة الأثرم (ت 232 هـ).[341]

ويُعزز ذلك أن ما رواه ابن هشام عن شيخه أبي عبيدة فيه زيادات غير موجودة في المجاز، بل هي روايات استقاها من شيخه مباشرة.

فمن نقولات الرازي التي وقع فيها تغيير قليل ما نجده في تفسير قوله تعالى: (بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا)[342] إذ قال:[343] "قال أبو عبيدة: (أوحى لها) أي: أوحى إليها، وأنشد للعجاج: (أوحى لها القرارَ فاستقرَّتِ). والنص عند أبي عبيدة[344] هو: "(بأنَّ ربك أوحى لها) قال العجاج: أوحى لها القرارَ فاستقرَّتِ". فنُلاحظ أن النصَّ الذي نقله الرازي فيه زيادة وهي قوله: (أي: أوحى إليها).

وهذه الزيادة فيها احتمالان: أحدهما يرجع إلى اختلاف النسخ والآخر إلى تصرف الرازي، والأول أرجح، فيما يبدو.

2- وقد ينقل النص بالمعنى:

([340]) السهيلي: الروض الأُنف في شرح السيرة النبوية 33/1.

([341]) ينظر: مقدمة مجاز القرآن 19/1.

([342]) الزلزلة: 5.

([343]) التفسير الكبير 60/32.

([344]) مجاز القرآن 306/2.

أ- عند تفسيره لقوله تعالى: (لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا)[345] قال: [346] "زعم أبو عبيدة أن (إلاّ) بمعنى (الواو) كأنه تعالى قال: لئلا يكون للناس عليكم حجة وللذين ظلموا، وأنشد:

وَكُـــلُ أخ مفارقُـــهُ أخـــوهُ لَعَمْـــرُ أبيـــكَ إلاَّ الفَرْقَـــدَانِ [347]

يعني والفرقدان".

والنصُّ عند أبي عبيدة [348] هو: "موضع (إلاّ) هاهنا ليس بموضع استثناء، وإنما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة والذين ظلموا، وقال الأعشى:

إلاّ كخارجـــةَ المكلِّـــفِ نفسَـــهُ وابنَـــي قبيصـــةَ أَنْ أغيـــبَ ويَشْـــهَدا

ومعناه وخارجة، وقال عَنْزُ بن دجاجة المازني:

مَـنْ كـانَ أَشـركَ في تفـرُّقِ فـالجٍ فلَبُونُـــه جَرِبَـــتْ معـــاً وأَغَـــدَّتِ

إلاّ كنـــا شِـــرَةَ الـــذي ضَـــيَّعْتُم كالغُصْـنِ في غُلَوَائـه المتنبّـتِ [350]

غلوائه: سرعة نباته، يريد: وناشرة الذي ضيّعتم".

والموازنة بين النصّين ترينا أَنَّ الرازي نقل معنى النص دون الالتزام بلفظه، وكذلك فإنَّ الشاهد الذي ذكره غير موجود في المجاز، بل هناك شاهدان غيره.

([345]) البقرة: 150.

([346]) التفسير الكبير 140/4.

([347]) نسبهُ سيبويه إلى عمرو بن معد يكرب، ونُسب إلى غيره. ينظر الكتاب 334/2 وابن يعيش: شرح المفصل 89/2.

([348]) مجاز القرآن 60/1.

([349]) ديوان الأعشى: ص231.

([350]) ينظر: الكتاب 328/2.

obeikandl.com

ولا نجد لذلك تعليلاً خيراً من القول إنّ ذلك يرجع إلى تباين روايات المجاز، وإن النسخة التي كانت بين يديه ليست برواية النسخة التي بين أيدينا اليوم.

ب- وفي قوله تعالى: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ)[351] قال: [352] "قال أبو عبيدة: الباء زائدة والمعنى: اقرأ اسم ربّك، كما قال الأخطل:

هُـــنَّ الحرائِـــرُ لا رَبّـــاتِ أَخمـــرةٍ سودُ المحاجِرِ لا يقرأنَ بالسورِ [353]

ومعنى اقرأ اسم ربك أي: "اذكر اسمه". في حين أن النصّ عند أبي عبيدة: [354] "اقرأ باسم ربك، مجازه: اقرأ اسم ربك". والموازنة بين النصين ترينا أنّ الرازي نقل معنى النص دون الالتزام بلفظه وكذلك فإن الشاهد الذي أورده الرازي لم يُذكر في المجاز في هذا الموضع وإنما ذكر أبو عبيدة جزءاً من عجز البيت في مقدمته للمجاز. [355]

ولم يرتضِ الرازي هذا القول بل استبعده قائلاً: [356] "وهذا القول ضعيف لوجوه: ..... (وثالثها) أَنّ فيه تضييعَ الباء من غير فائدة"، فالرازي يُنكر القول بمسألة الزيادة في القرآن، وسيأتي بيان هذا فيما بعد.

كتاب معاني القرآن للأخفش:

يعدُّ كتاب معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت 215 هـ) المعروف بالأخفش الأوسط ذا "قيمة كبرى، لأنه لإمام عظيم من أئمة

([351]) العلق: 1.

([352]) التفسير الكبير 13/32.

([353]) البيت موجود في ديوان القتّال الكلابي: ص53، وينظر: عبد السلام هارون: معجم شواهد العربية 179/1.

([354]) مجاز القرآن 304/2.

([355]) 4/1.

([356]) التفسير الكبير 13/32.

obeikandl.com

النحو".[357] وقد زعم الأخفش أنه أول من صنّف في معاني القرآن، وأَنَّ الكسائي وضع كتابه عليه، ووضع الفراء كتابه عليهما[358] ومهما يكن من أمر هذا الزعم فالكتاب أصيل في موضوعه.

وسأعرض للآراء التي أفادها الرازي منه معقّباً إياها بالنصّ الذي فيه لتتضحَ طريقة إفادته من هذا المصدر:

1- إنّه قد ينقل النصّ بالمعنى: ففي قوله تعالى: «فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ»،[359] ذكر في إعراب قوله تعالى: (الأَوْلَيَانِ) وجوهاً منها قوله:[360] "والثالث: أجاز الأخفش أن يكون قوله: (الأَوْلَيَانِ) صفة لقوله (فَآخَرَانِ) وذلك لأن النكرة إذا تقدم ذكرها ثم أعيد عليها الذكر صارت معرفة".

أما النص عند الأخفش[361] فهو: "وقال بعضهم: (الأَوْلَيَانِ) وبها نقرأ،[362] لأنه حين قال: (يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ) كأنه قد حدّهما حتى صارا كالمعرفة في المعنى، فقال: (الأَوْلَيَانِ) فأجرى المعرفة عليهما بدلاً، ومثل هذا مما يجري على المعنى كثير". فنلاحظ أن الرازي نقل النصّ بالمعنى، إلاّ أن الإعراب يختلف، فقد نقل الرازي عنه بأنه أعرب (الأوليان) صفة، في حين أعربها الأخفش بدلاً من كلمة (آخران) الواردة في بداية الآية.

([357]) فائز فارس: مقدمة معاني القرآن للأخفش 57/1.

([358]) بغية الوعاة 590/1.

([359]) المائدة: 107.

([360]) التفسير الكبير 120/12.

([361]) معاني القرآن 266/1.

([362]) قرأ عاصم في رواية أبي بكر، وحمزة: (الأَوَّلينَ) جمعاً، وقرأ الباقون (الأَوْلَيَانِ) على التثنية، ينظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات: ص248.

obeikandl.com

2- وربما وهم الرازي فعزا كلاماً للأخفش وهو لغيره أصحاب من كتب المعاني:

أ- ففي تفسيره لقوله تعالى: (وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ)[363] قال: [364] "(لئن) بمعنى (لو) وأُجيب بجواب (لو). وللعلماء فيه خلاف فقيل: إنهما لما تقاربا [365] استعمل كل واحد منهما مكان الآخر وأجيب بجواب ..... وذلك أن أصل (لو) للماضي، و (لئن) للمستقبل هذا قول الأخفش". في حين يقول الأخفش: [366] "معنى قوله: (ولئن أتيت) : (ولو أتيت) ..... لأن معنى (لئن) مثل معنى (لو)، لأن (لو) لم تقع، وكذلك (لئن)، كذا يفسره المفسرون".

ومعنى ذلك أن الأخفش يرى التقارب بينهما زمانياً، على حين ذكر الرازي أن الأخفش يراهما مختلفتين من هذه الناحية وذلك أنه عزا للأخفش: أن أصل (لو) للماضي و (لئن) للمستقبل، في حين ذهب الأخفش إلى أن (لو) لم تقع وكذلك (لئن)، كما هو واضح من نصّه الذي أوردته آنفاً.

وقد احتملتُ أن يكون قد استقاه من مصدر آخر غير الأخفش ولكنه وهم في العزو، وقد وجدتُهُ فعلاً في معاني القرآن للفراء، [367] إذ يقول فيه: "أجيبت (لئن) بما يجاب به (لو)، و (لو) في المعنى ماضية، و (لئن) مستقبلة". وهذا الوهم غير مستغرب على مثله ممن يحفظ متون كثير من الكتب، فيحصل اللبس أحياناً بين كتاب وآخر في نسبة المادة إليه، وهو أمر لا يكاد يسلم منه إنسان. ويلحظ أن هذا الوهم وقع في نطاق كتب (المعاني) أنفسها.

([363]) البقرة: 145.

([364]) التفسير الكبير 125/4.

([365]) يقصد: تقاربا في الدلالة على الشرطية.

([366]) معاني القرآن 151/1.

([367]) 84/1.

obeikandl.com

ب. وعزا للأخفش نصّاً لم أجده في (معاني القرآن)[368] وذلك في تفسير قوله تعالى: (لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ)[369] قال الرازي [370] في سبب منع كلمة (أشياء) من الصرف: "الوجه الثاني في بيان السبب في منع الصرف ما ذكره الأخفش والفراء وهو أن أشياء وزنه أَفْعِلاء، كقوله أصدقاء وأصفياء ...". فوجدت النصّ عند الفراء، بألفاظ مقاربة،[371] ولم أقف عليه عند الأخفش، فيحتمل أنه استقى ذلك من الأخفش من غير كتابة معاني القرآن، أو أنه وَهِمَ في عزو القول إليه.

كتاب تأويل مشكل القرآن للدينوريّ:

أفاد الرازي من كتاب تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت 276 هـ) فنقل منه عدداً من الآراء اللغوية والنحوية. ففي قوله تعالى: (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ)[372] قال:[373] "قال ابن قتيبة: كلمة (إنْ) زائدة، والتقدير: ولقد مكناهم[374] فيما مكناكم فيه". والنصّ عند ابن قتيبة [375] هو: "وقال بعضهم: أراد فيما مكناكم فيه، و (إنْ) زائدة، وقال بعضهم: هي بمعنى مكناهم فيما لم نمكنكم". فالرازي نقل كلام ابن

([368]) 265/1.

([369]) المائدة: 101.

([370]) التفسير الكبير 105/12.

([371]) معاني القرآن للفراء 321/1.

([372]) الأحقاف: 26.

([373]) التفسير الكبير 29/28.

([374]) في الأصل (فيما إنْ) والصحيح أنْ تحذف (إنْ).

([375]) تأويل مشكل القرآن: ص251.

obeikandl.com

قتيبة مع تغيير فيه. ويُلاحظ أن الرازي غَلَّطَ هذا الرأي[376] فقال: "وهذا غلط لوجوه: الأول: إنّ الحكم بان حرفاً من كتاب الله عبث لا يقول به عاقل.....".

كتاب معاني القرآن للمبرّد:

ألّف أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد كتاباً في معاني القرآن، وقد أشار إليه عددٌ من أصحاب الطبقات، [377] فأفاد الرازي منه عدداً من الآراء النحوية. والذي جعلني أظن أن هذه النقولات من هذا الكتاب، هو خلو كتبه التي بين أيدينا منها، مثل: المقتضب، والكامل، والفاضل، وما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، والبلاغة. وكذلك طبيعة هذه النقولات، إذ هي بمادة كتب المعاني أشبه، وإليها أقرب، وفضلاً عن ذلك فإن الرازي رجع إلى أشهر كتب المعاني، ومنها ما هو متأخر عن كتاب المبرّد، مثل كتاب الزجاج، فلا يُستبعد إذاً رجوعه إلى كتاب المبرّد. ومن نقولات الرازي:

1- ما ورد في قوله تعالى: (إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ)[378] قال:[379] "قال الأخفش والمبرِّد التقدير: اذكر إذ قالت امرأة عمران، ومثله في كتاب الله تعالى كثير".

2- وفي قوله تعالى: (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ❖ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ)[380] قال:[381] "(وَحفظاً) أي: وحفظناها، قال المبرّد: إذا ذكرت فعلاً ثم عطفتَ عليه مصدر فعل آخر نصبت المصدر، لأنه قد دلّ على

([376]) التفسير الكبير 29/28.

([377]) مثل: ابن قاضي شهبة: طبقات النحاة واللغويين: ص281، والسيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 270/1.

([378]) آل عمران: 35.

([379]) التفسير الكبير 24/8.

([380]) الصافات: 6-7.

([381]) التفسير الكبير 120/26.

فعله مثل قولك: أفْعَلُ وكرامةً، لأنه لما قال أَفْعَلُ عُلِم أن الأسماء لا تعطف على الأفعال فكان المعنى: أفعل ذلك وأُكرمُكَ كرامةً".

3- وفي قوله تعالى: (فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا)[382] قال: [383] "ذكر المبرّد في الضمير في (رأوه) قولين: (أحدهما) أنه عائد إلى غير مذكور وبيّنه قوله: (عارضاً) كما قال: (مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ)[384] ولم يذكر الأرض لكونها معلومة، فكذا ههنا الضمير عائد إلى السحاب، كأنه قيل: فلما رأوا السحاب عارضاً. وهذا اختيار الزجاج. ويكون من باب الإضمار على شريطة التفسير، (القول الثاني) أنْ يكون الضمير عائداً إلى ما في قوله: (فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا)[385] أي: فلما رأوا ما يوعدون به عارضاً".

4- وفي قوله تعالى: (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ)[386] قال: [387] "قال المبرّد (ما) في قوله: (فيما) بمنزلة الذي، و (إنْ) بمنزلة (ما). والتقدير: ولقد مكناهم في الذي ما مكناكم فيه». ولم يصل إلينا الكتاب حتى نرى كيفية نقل الرازي من هذا المصدر المهم في الدراسات القرآنية. وأما عن تعامله مع هذه الآراء، فيلاحظ أنه أوردها في موطن الاستشهاد بها الاعتماد عليها، فلم يردّها ولم يناقشها، مما يُشعرنا بقبوله لها.

([382]) الأحقاف: 24.

([383]) التفسير الكبير 27/28.

([384]) فاطر: 45.

([385]) الأحقاف: 22، أي قبل الآية التي يتكلم عليها.

([386]) الأحقاف: 26.

([387]) التفسير الكبير 29/28.

obeikandl.com

كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

يعدُّ كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي اسحق إبراهيم بن السريّ ين سهل (ت 311 هـ) من مصادر الرازي المهمة، فهو ينقل عنه كثيراً من الآراء ليعتمد عليها أو ليناقشها. وكانت له في نقل النصوص طريقتان:

1- نقل النصّ عنه بألفاظ مقاربة، وهو في هذا قد يزيد ألفاظاً أو عبارة بقصد الشرح والإيضاح، إذ كانت كتب المعاني بعامة موجزة العبارة، فكان في الإيضاح والبسط زيادة فائدة.

أ- ففي قوله تعالى: (فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)[388] قال:[389] "قال الأكثرون من أهل اللغة: (إلى) ههنا بمعنى (مع) .... قال الزجاج: كلمة (إلى) ليست بمعنى (مع)، فإنك لو قلت: ذهب زيد إلى عمرو، لم يجز أن تقول: ذهب زيد مع عمرو، لأنّ (إلى) تفيد الغاية و (مع) تفيد ضمّ الشيء إلى الشيء، بل المراد من قولنا إنّ (إلى) بمعنى (مع) هو أنه يفيد فائدتها من حيث إن المراد: من يضيف نصرته إلى نصرة الله إياي؟".

والنص عند الزجاج[390] هو: "جاء في التفسير: من أنصاري مع الله، و (إلى) ههنا إنما قاربت (مع) معنىً بأن صار اللفظ لو عُبّر عنه بـ (مع) أفاد مثل هذا المعنى، لا أَنَّ (إلى) في معنى (مع). لو قلت: ذهب زيد إلى عمرو، لم يجز ذهب زيد مع عمرو، لأن (إلى) غاية، و (مع) تضم الشيء إلى الشيء، فالمعنى: يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله". والموازنة بين النصّين ترينا أَن الرازي غيّر قليلاً في ألفاظ النصّ مع محافظته على معناه.

([388]) آل عمران: 52.

([389]) التفسير الكبير 62/8.

([390]) معاني القرآن وإعرابه 421/1.

obeikandl.com

ب- وفي قوله تعالى: (وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)[391] قال: [392] "ذكر الزجاج في كلمة (أنْ) ههنا وجهين: الأول: أنها مخففة من الثقيلة، والتقدير: (أَنَّهُ) والضمير للشأن، والمعنى: نودوا بأنه تلكم الجنة، أي: نودوا بهذا القول. والثاني: قال: ـ وهو الأجود عندي ـ أَن تكون (أنْ) في معنى تفسير النداء، والمعنى: ونودوا، أي تلكم الجنة" والنصُّ عند الزجاج [393] هو: "ههنا الهاء مضمرة، وهي مخففة من الثقيلة، والمعنى نودوا بأنه تلكم الجنة.والأجود عندي أَنْ تكون (أَنْ) في موضع تفسير النداء كـأَنّ [394] المعنى: ونودوا أنْ تلكم الجنة، أي قيل لهم: تلكم الجنة". وعند الموازنة بين النصين يتبين لنا أن الرازي غيّر قليلاً في لفظ النص وزاد فيه كلمات لتوضيح المعنى، فعند نقله للوجه الأول ـ مثلاً ـ لم يكتفِ بالقول إنَّ (أَنْ) مخففة من الثقيلة، بل بيّن أن الضمير الذي اتصل بها هو ضمير الشأن، زيادة في الفائدة، كما زاد عبارة: (أي نودوا بهذا القول) إيضاحا للعبارة التي قبلها.

2- قد ينقل النصّ بألفاظ مقاربة مجتزئاً فيه بما يراه موفياً بمراده:

أ- ففي قوله تعالى: (قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)[395] قال: [396] "في نصب (حنيفاً) قولان: أحدهما: قول الزجاج إنه نصب على الحال من إبراهيم". والنصُّ عند الزجاج [397] هو: "ونصب (حنيفاً) على

([391]) الأعراف: 43.

([392]) التفسير الكبير 81/14.

([393]) معاني القرآن وإعرابه 375/2.

([394]) في الأصل: (كان).

([395]) البقرة: 135.

([396]) التفسير الكبير 81/4.

([397]) معاني القرآن وإعرابه 194/1.

obeikandl.com

الحال، والمعنى: بل نتبع ملة إبراهيم في حالة (حنيفيته)".[398] وواضح أنه اكتفى ببيان إعراب (حنيفاً) على الحالية دون العبارة المَوَضّحة للمعنى القائم على هذا الإعراب.

ب- في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ)[399] ذكر الرازي أن الزجاج اختار القراءة بنصب الأرحام، فقال:[400] "والثاني: وهو قول أكثر المفسرين أَنّ التقدير: واتقوا الأرحام أَنْ تقطعوها، وهو قول مجاهد وقتادة، والسدي، والضحاك، وابن زيد، والفراء، والزجاج".

ثم نقل ردَّ الزجاج لقراءة حمزة فقال:[401] "واحتج الزجاج على فساد هذه القراءة من جهة المعنى بقوله عليه السلام: (لا تحلفوا بآبائكم) فإذا عطف الأرحام على المكنى عن اسم الله، اقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام". وهذا الذي أورده هو قول الزجاج في كتابه إذ يقول:[402] "القراءة الجيدة نصب الأرحام، المعنى: واتقوا الأرحام أنْ تقطعوها، فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلاّ في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم، لأن النبي ρ قال: (لا تحلفوا بآبائكم) فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا ؟". ومن الموازنة بين النصين يتضح أنَّ الرازي أخذ معنى كلام الزجاج وليس لفظه.

ويُلاحظ أَنَّ الرازي ردَّ على الزجاج في رأيه هذا فقال:[403] "ويمكن الجواب عنه بأن هذا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في الجاهلية، لأنهم كانوا

([398]) في الأصل: (حنيفته).

([399]) النساء: 1.

([400]) التفسير الكبير 164/9.

([401]) نفسه.

([402]) معاني القرآن وإعرابه 2/2.

([403]) التفسير الكبير 164/9.

obeikandl.com

يقولون: أَسألُكَ باللّهِ والرحمِ، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لا تُنافي ورود النهي عنه في المستقبل، وأيضاً فالحديث نهي عن الحلف بالآباء فقط، وههنا ليس كذلك بل هو حلف باللّه أولاً ثم يُقرن به بعده ذكر الرحم، فهذا لا ينافي مدلول ذلك الحديث» وهذا اعتراض وجيه في شطره الأول.

كتاب البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري:

أفاد الرازي من كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لمعاصره أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت 577 هـ) في عدد من التوجيهات الإعرابية وقد نقلها عنه بتغيير قليل في اللفظ:

أ- ففي قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)[404] قال: [405] "في موضع (كما) ثلاثة أقوال: ..... (الثاني) قال ابن الأنباري: يجوز أَنْ يكون في موضع نصب على الحال من الصيام، يُراد بها كتب عليكم الصيام مشبّها وممثّلا بما كُتب على الذين من قبلكم". والنصّ عند ابن الأنباري [406] هو: "والثاني: أن يكون في موضع نصب على الحال من الصيام وتقديره: كتب عليك الصيام مُشبّها لما كتب على الذين من قبلكم". فنجد أَنّ الرازي قال: (مشبّهاً وممثّلاً بما) في حين قال ابن الأنباري (مشبهاً لما).

ب- وفي قوله تعالى: (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا).[407] قال:[408] "ذكروا في العامل في قوله (يوم) وجوها، (الأول) قال ابن الأنباري:

([404]) البقرة: 183.

([405]) التفسير الكبير 70/5.

([406]) البيان في غريب إعراب القرآن 142/1.

([407]) آل عمران: 30.

([408]) التفسير الكبير 15/8.

اليوم متعلق بالمصير،[409] والتقدير: وإلى الله المصير يوم تجد". والنص عند ابن الأنباري [410] هو: "أحدهما: أن يكون متعلقاً بالمصير في قوله تعالى (وإليه المصير) وتقديره: وإليه المصير يوم تجد" والفرق بين النصين طفيف كما هو واضح.

ثالثاً: كتب التفسير

أفاد الرازي من كتب التفسير التي قبله في استقاء مواد مختلفة، ويعنينا هنا منها إفادته في مادة النحو، وبيان منهجه في هذه الإفادة.

وقد تبين لي أن الذي أمدّه بالآراء النحوية تفسيران هما: البسيط للواحدي، والكشاف للزمخشري. فلا نكاد نجد لغير هذين التفسيرين أثراً واضحاً في آرائه النحوية.

تفسير البسيط للواحدي:

لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت 468 هـ) ثلاثة كتب في التفسير هي: الوجيز، والوسيط، والبسيط.[411] وقد طبع الأول من هذه التفاسير، ولكن لا نجد له أثراً أو ذكراً في تفسير الرازي.

وَوُصِفَ الواحدي بأنه "أستاذ عصره في النحو والتفسير"،[412] فلا غرابة أَنْ يفيد الرازي منه كثيراً في تفسيره، ولاسيما فيما يتعلق بالتوجيه النحوي للآيات القرآنية.

([409]) أي كلمة (المصير) في قوله تعالى: (وإلى الله المصير) آل عمران: 28.
([410]) البيان في غريب إعراب القرآن 199/1.
([411]) وفيات الأعيان 303/3، السيوطي: طبقات المفسرين: ص67.
([412]) وفيات الأعيان 303/3.

obeikandl.com

كان اعتماد الرازي أساساً على تفسير البسيط في إفادته من الواحدي، وكان يشير إليه صراحة فيقول: "قال الواحدي في البسيط". وتعامل معه كالتالي:

1- ينقل عنه عدداً من الآراء النحوية: فنجده يفيد منه عدداً من الآراء النحوية في مسائل مختلفة، ولا يعقب عليها بردّ أو مناقشة، مما يدلّ على قبوله لها، فمن ذلك:

أ- عند تفسيره لقوله تعالى: (قَالَ لَنْ تَرَانِي)[413] قال:[414] "نُقل عن أهل اللغة أَن كلمة (لن) للتأبيد، قال الواحدي رحمه الله: هذه دعوى باطلة على أهل اللغة، وليس يشهد بصحته كتاب مُعتبر ولا نقل صحيح". والمراد بالتأبيد أنها تنفي الفعل نفياً مؤبداً دائماً.

ب- وعند تفسيره لقوله تعالى: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)[415] قال:[416] "قرأ الحسن وجماعة من القراء:[417] (وشُرَكاؤكم) بالرفع عطفاً على الضمير المرفوع، والتقدير: فأجمعوا أنتم وشركاؤكم. قال الواحدي: وجاز ذلك من غير تأكيد الضمير كقوله: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)،[418] لأن قوله: (أمرَكم) فعل بين الضمير وبين المنسوق، فكان كالعوض من التوكيد".

ج- وعند تفسيره لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ)[419] قال:[420] "قال الواحدي رحمه الله: لا

([413]) الأعراف: 143.

([414]) التفسير الكبير 233/14.

([415]) يونس: 71، وهي قراءة القرّاء المشهورين إلاّ يعقوب الحضرميّ.

([416]) التفسير الكبير 137/17.

([417]) وقرأ يعقوب بالرفع أيضاً، ينظر: النشر في القراءات العشر 286/2.

([418]) البقرة: 35.

([419]) آل عمران: 118.

obeikandl.com

محل لقوله: (ودّوا ما عنتّم)، لأنه استئناف بالجملة، وقيل: إنه صفة لبطانة ولا يصحُّ هذا، لأن البطانة قد وصفت بقوله: (لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً) فلو كان هذا صفة أيضاً، لوجب إدخال حرف العطف بينهما".

2- وقد يعقّب عليه برأي أو ملاحظة، على نحو ما نجد في تفسيره لقوله تعالى: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)[421] إذ ذكر[422] أن الواحدي قال في البسيط: "الباء في (وبالوالدين) من صلة الإحسان، وقدمت عليه، كما نقول: (بزيدٍ فامررْ) والمراد بالصلة هنا: المتعلق، فأراد بذلك أن الباء متعلقة بالمصدر إحسان فقال[423] الرازي معلّقاً على ذلك: "وهذا المثال الذي ذكره الواحدي غير مطابق، لأن المطلوب تقديم صلة المصدر، والمثال المذكور ليس كذلك". فاعترض بذلك على التمثيل، وعدَّ المثال الذي جاء به الواحدي لا يطابق ما في الآية الكريمة، لأن كلمة (امرر) فعل وليست بمصدر.

تفسير الكشاف للزمخشري:

اعتمد الرازي على تفسير الكشاف لجار الله محمود بن عمر الزمخشري كثيراً ولم يكن ذلك في النحو فحسب بل في مواد التفسير بعامة، فكانت إفادته من هذا المصدر تفوق إفادته من كتاب الزمخشري الآخر: المفصّل، والسبب واضح هو بإزاء تفسير كامل للقرآن، فهو إذاً ملائم لما يريده الرازي، لأنه يؤلّف تفسيراً أيضاً، ولأن الكشاف يمثل قمة التأليف في التفسير عند المعتزلة الذين عرض لهم الرازي بالردّ. والذي يعنينا هنا بيان منهج الرازي في إفادته من هذا المصدر فنلاحظ

([420]) التفسير الكبير 199/8.

([421]) الإسراء: 23.

([422]) التفسير الكبير 186/20.

([423]) التفسير الكبير 186/20.

obeikandl.com

أنه تواجهنا ـ غالباً ـ طريقة واحدة في الإفادة من هذا المصدر، وهي نقل النص بلفظه من دون تغيير فيه، ويتجلى ذلك في ما يأتي:

أ- ففي قوله تعالى: (هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ)[424] قال: [425] "فإن قيل أين خبر (أنتم) في قوله: (ها أنتم) ؟ قلنا: فيه ثلاثة أوجه (الأول) قال صاحب الكشاف: (ها) للتنبيه، و (أنتم) مبتدأ، و (هؤلاء) خبره و(حاججتم) جملة مستأنفة مبيّنة للجملة الأولى". والنصُّ عند الزمخشري: [426] "(ها) للتنبيه، و (أنتم) مبتدأ، و (هؤلاء) خبره و(حاججتم) جملة مستأنفة مبينة للجملة الأولى".

والموازنة بين النصين ترينا أنه نقل النص بلفظه من دون تصرف فيه.

ب- وفي قوله تعالى: (يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا)[427] قال: [428] "قال صاحب الكشاف في انتصاب (رزقاً): إِنْ جعلته مصدراً جاز أن ينتصب بمعنى ما قبله، لأن معنى (يجبى إليه ثمرات كل شيء) ويرزق ثمرات كل شيءٍ واحد، وأنْ يكون مفعولاً له، وإنْ جعلته بمعنى: مرزوق، كان حالاً من الثمرات لتخصيصها بالإضافة، كما ينتصب عن النكرة المتخصصة بالصفة». والنصّ عند الزمخشري [429] هو: "فإنْ قلت: بِمَ انتصب رزقاً؟ قلت: إِنْ جعلته مصدراً جاز أنْ ينتصب بمعنى ما قبله، لأن معنى (يجبى إليه ثمرات كل شيء) ويرزق ثمرات كل شيء، واحد وأن يكون مفعولاً له. وإنْ جعلته

([424]) آل عمران: 66.

([425]) التفسير الكبير 89/8.

([426]) الكشاف 371/1.

([427]) القصص: 57.

([428]) التفسير الكبير 4/25.

([429]) الكشاف 423/3.

obeikandl.com

بمعنى: مرزوق كان حالاً من الثمرات لتخصصها بالإضافة، كما تنتصب عن النكرة المتخصصة بالصفة". ويلاحظ أنَّ الرازي لم يحذف من النص إلا أسلوب الفنقلة [430] الذي عرف به الزمخشري.

ج- وفي قوله تعالى: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)[431] قال:[432] "قال صاحب الكشاف: ولا يجوز أن تتعلق الباء في (وَبِالْوَالِدَيْنِ) بالإحسان، لأن المصدر لا تتقدم عليه صلته". والنصّ عند الزمخشري:[433] "ولا يجوز أن يتعلق الباء في (وبالوالدين) بالإحسان لأن المصدر لا يتقدم عليه صلته". ويبدو أنّ الرازي كان يجيز تقدم الجار على متعلقة، إذ اعترض على المثال الذي جاء به الواحدي فقط، ولذا لم يكتفِ بنقل رأي الزمخشري، بل طالبه بالدليل قائلاً:[434] "لم يذكر دليلاً على أنّ المصدر لا يجوز أنْ تتقدم عليه صلته". فيلاحظ أن من منهج الرازي النحوي المطالبة بالدليل على كل قضية نحوية، ورأي بلا دليل غير مقبول.

د- وفي قوله تعالى: (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ)[435] قال:[436] "قال صاحب الكشاف: (أن اتخذي) هي: (أنْ) المفسّرة، لأن الإيحاء فيه معنى القول". والنص في الكشاف [437] هو: "(أن اتخذي) هي (أنْ) المفسّرة، لأن الإيحاء فيه معنى القول". فالرازي نقل النص

([430]) هي كلمة منحوتة من (فإن قلت ..... قلت).

([431]) الإسراء: 23.

([432]) التفسير الكبير 186/20.

([433]) الكشاف 657/2.

([434]) التفسير الكبير 186/20.

([435]) النحل: 68.

([436]) التفسير الكبير 70/20.

([437]) الكشاف 618/2.

obeikandl.com

بلفظه كما هو واضح. إلا أننا نلاحظ أنّ ابن هشام (ت 761 هـ) قال [438] عند كلامه على (أنْ) المفسِّرة: بأنه قد «زعم الزمخشري أنَّ التي في قوله تعالى: "أن اتخذي من الجبال بيوتاً) مفسِّرة، ورده أبو عبد الله الرازي بأنّ قبله (وأوحى ربك إلى النحل)، والوحي هنا إلهام باتفاق، وليس في الإلهام معنى القول، قال: وإنما هي مصدرية، أي باتخاذ الجبال بيوتاً". فيلاحظ مما سبق أَنّ الرازي نقل كلام الزمخشري ولم يعترض عليه فكأنه ارتضاه. أما ما نقله ابن هشام ففيه احتمالان: الأول: أن يكون ابن هشام قد أخذ الرأي من كتب الرازي الأُخرى غير التفسير. والثاني: أنْ يكون قد وهم في عزو النص إلى الرازي ويبدو أن الأول أولى للدّقة التي عُرِفَ بها ابن هشام.

رابعاً: كتب الإعجاز

كان الرازي على صلة بكتب الإعجاز إذ نجد لبعض هذه الكتب أثراً في تفسيره. ولا غرابة في ذلك فإن على المفسِّر أنْ يَقرأ ما كتب في هذا العلم قبل أنْ يتصدى لتفسير القرآن الكريم. ومن خلال دراستي للتفسير، وجدته يستقي آراء نحوية من مصدرين يتعلقان بهذا العلم، هما كتاب (نظم القرآن) لأبي علي الجرجاني و (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني.

كتاب نظم القرآن للجرجاني:

أفاد الرازي من كتاب (نظم القرآن) لأبي علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني، المتوفى في أوائل القرن الرابع، [439] عدداً من الآراء النحوية وكان

([438]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 30/1.

([439]) حاتم الضامن: نظرية النظم: ص14.

obeikandl.com

يشير إليه تارة بكنيته، وتارة يشير إلى اسم كتابه وقد يعرّفه بكليهما. ولم تعرض معظم كتب التراجم لترجمته مما جعل العماري [440] يقول عنه: "عالم من جرجان لم أوفق إلى معرفته".

وكتابه (نظم القرآن) يقع في مجلدين، [441] ويبدو أن لهذا الكتاب أهمية لدى القدامى، وأنهم تدارسوه وانتشر بينهم. [442] فقد اختصره مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) في كتاب سماه: (انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلطه) في أربعة أجزاء. [443]

ولنعرض للآراء التي أفادها من هذا الكتاب:

1- إنه ينقل عنه عدداً من الآراء ويعتمد عليها:

أ- ففي قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) [444] قال: [445] قال صاحب النظم: (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) صفة للطلاق كيف يكون، وهذه اللام تجيء لمعانٍ مختلفة: للإضافة وهو أصلها، ولبيان السبب والعلة، كقوله تعالى: (إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ)، [446] وبمنزلة عند، مثل قوله: (أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) [447] أي عنده، وبمنزلة (في)، مثل قوله تعالى: (هُوَ

([440]) الإمام فخر الدين الرازي حياته وآثاره: ص182.

([441]) السهمي: تاريخ جرجان/ ص188، وينظر: نظرية النظم: ص15.

([442]) فالسيوطي مثلاً ينقل عنه في الإتقان ينظر 196/3.

([443]) أنباه الرواة 316/3، وينظر: نظرية النظم: ص15.

([444]) الطلاق: 1.

([445]) التفسير الكبير 30/30.

([446]) الإنسان: 9.

([447]) الإسراء: 78.

obeikandi.com

الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لأَوَّلِ الْحَشْرِ).[448] وفي هذه الآية بهذا المعنى، لأن المعنى فطلقوهن في عدتهن، أي: في الزمان الذي يصلح لعدتهن".

ب- وفي قوله تعالى: (كَلا إِنَّ الإِنْسَانَ لَيَطْغَى)[449] قال: [450] "ذكر الجرجاني صاحب النظم: أن (كلا) ههنا بمعنى حقاً، لأنه ليس قبله ولا بعده شيء تكون (كلا) ردّاً له". وعلق الرازي على ذلك بقوله: [451] "وهذا كما قالوه في (كَلا وَالْقَمَرِ)[452] فإنهم زعموا أنه بمعنى: أي والقمر".

2- وأحياناً لا يرتضي رأيه فيصفه بالبعد والتعسف: ففي قوله تعالى (وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)[453] قال الرازي [454] في الاستثناء في هذه الآية: "وذكر أبو علي الجرجاني صاحب النظم عنه جواباً آخر، فقال: قوله: (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) ههنا تم الكلام، ثم وقع الابتداء بكلام آخر وهو قوله: (إِلا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ) أي: هو أيضاً في كتاب مبين. قال: والعرب تضع (إلا) موضع (واو النسق) كثيراً على معنى الابتداء، كقوله تعالى: (لا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ❖ إِلا مَنْ ظَلَمَ)[455] يعني: ومن ظلم، وقوله: (لِئَلا

([448]) الحشر: 2.
([449]) القلم: 6.
([450]) التفسير الكبير 18/32.
([451]) التفسير الكبير 18/32.
([452]) المدثر: 32.
([453]) يونس: 61.
([454]) التفسير الكبير 124/17.
([455]) النمل: 10-11.

obeikandl.com

يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلا الَّذِينَ ظَلَمُوا)[456] يعني: والذين ظلموا". ثم علق الرازي على هذا الرأي بقوله [457]: «وهذا الوجه في غاية التعسف»[458] يريد: البعد والتكلف، وذلك لان وضع الواو موضع (إلاّ) غير متوجه، والتكلف فيه واضح.

فيلاحظ أن من منهج الرازي النحوي تمييز الآراء الصائبة والقريبة من البعيدة والمتعسفة.

كتاب دلائل الإعجاز للجرجاني:

أفاد الرازي من كتاب (دلائل الإعجاز) لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت 471 هـ) في نقل عدد من الآراء النحوية، إذ كان عبد القاهر يعدّ النحو الأساس الذي يقوم عليه الإعجاز، إذ النظم عنده "هو معاني النحو التي يدور عليها تعلق الكلام بعضه ببعض"[459] وقد مرَّ بنا أن الرازي اختصر كتابي عبد القاهر، وهما: أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، في كتابه: (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز). وتتجلى لنا إفادة الرازي من هذا المصدر في صورتين:

1- نقل معنى النصّ بصورة مختصرة:

أ- ففي قوله تعالى: (وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ)[460] نجد أن قوله: (وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ) معطوف على

([456]) البقرة: 150.

([457]) التفسير الكبير 124/17.

([458]) جاء في اللسان: (العسف: السير بغير هداية، والأخذ على غير الطريق وكذلك التعسف والاعتساف» 245/9 مادة (عسف).

([459]) شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ: ص168.

([460]) الأنفال: 47.

obeikandl.com

الاسمين قبله، ولكن الرازي لا يستحسن عطف الفعل على الاسمِ، لذا فهو يحاول تعليل هذا العطف مستنداً فيه إلى رأي الجرجاني الذي نظر إليه نظرة بيانية دقيقة، بقوله: [461] "وأقول : إن الشيخ عبد القاهر الجرجاني ذكر أن الاسم يدل على التمكين والاستمرار، والفعل يد على التجدد والحدوث، قال: ومثاله في الاسم قوله تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)،[462] وذلك يقتضي كون تلك الحالة ثابتة راسخة، ومثال الفعل، قوله تعالى: (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ)،[463] وذلك يدل على أنه تعالى يوصل الرزق إليهم ساعة فساعة، هذا ما ذكره الشيخ عبد القاهر". وبذلك سوّغ الإمام عبد القاهر هذا العطف بهذا التحليل البياني. وكلام الجرجاني في هذه المسألة مبسوط في عدة صفحات، [464] وقد أوجزه الرازي جداً من غير إخلال بالمعنى، وكيف لا ، وقد اختصر الكتاب الذي ورد فيه هذا النص كما أشرت إليه سالفاً.

ب- ويذكر الرازي أنّ النحاة ذكروا (لكاد) تفسيرين: الأول: أن نفيه إثبات وإثباته نفي، "والثاني: - وهو اختيار الشيخ عبد القاهر الجرجاني النحوي - أن كاد معناه المقاربة فقولنا: كاد يفعل، معناه قرب من الفعل، وقولنا: ما كاد يفعل، معناه: ما قرب منه".[465] وهذا اختصار لكلام الجرجاني، [466] وما قاله فيه: [467] "قد علمنا أن (كاد) موضوع لأن يدل على شدّة قرب الفعل من

([461]) التفسير الكبير 15/ 173، وينظر 156/14، 185/26.

([462]) الكهف: 18.

([463]) يونس: 31.

([464]) دلائل الإعجاز: ص133-136.

([465]) التفسير الكبير 122/3.

([466]) دلائل الإعجاز: ص212-214.

([467]) دلائل الإعجاز: ص213.

obeikandl.com

الوقوع، وعلى أنه قد شارف الوجود". وقد تغير رأي الرازي في هذه المسألة، فهو هنا لا يوافق عبد القاهر في رأيه ولكنه يعود فيختار هذا الرأي في موضع آخر.[468]

2- قد ينقل النص بدون الإشارة إلى المصدر:

وبلغ من تأثره بالجرجاني في دلائل الإعجاز أن اختار منه مادة نحوية وأرسلها إرسالاً دون مناقشة أو عزو، فمن ذلك وصفه للاسم الموصول (الذي) وبيان استعماله فقال: [469] "(الذي) كلمة موضوعة للإشارة إلى مفرد عند محاولة تعريفه بقضية معلومة، كقولك: ذهب الرجل الذي أبوه منطلق. فأبوه منطلق: قضية معلومة فإذا حاولت تعريف الرجل بهذه القضية المعلومة أدخلت عليه (الذي) وهو تحقيق قولهم: إنه مستعمل لوصف المعارف بالجمل".

وهذا إيجاز لنص الجرجاني، [470] ومما قاله الجرجاني: [471] "فمن ذلك قولهم: إن (الذي) اجتلب ليكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمل، كما اجتلب (ذو) ليتوصل به إلى الوصف بأسماء الأجناس، يعنون بذلك: أنك تقول: مررت بزيد الذي أبوه منطلق: وبالرجل الذي كان عندنا أمس. فتجدك قد توصلت بـ (الذي) إلى أن أبنتَ زيداً من غيره بالجملة التي هي قولك: (أبوه منطلق) ولولا (الذي) لم تصل إلى ذلك". من كل ما تقدم يتبين لنا تعدد مصادر الرازي النحوية التي أفاد منها في تفسيره ويتبين لنا أيضاً أنه كان أميناً في نقله منها، وموضوعياً في تعامله معها.

([468]) التفسير الكبير 9/24.

([469]) التفسير الكبير 101/2، وينظر 10/17، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ص79.

([470]) دلائل الإعجاز: ص154-156.

([471]) دلائل الإعجاز: ص154.

obeikandl.com